المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: أثر النفط في العلاقات العراقية الكويتية 1968-2005
اسم الكاتب: أ.م.د. قيس جواد علي الغريري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1957
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 10:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـ تـ بي فتـ فـ

الاستاذ

المساعد الدكتور

قيس جواد

علي الغرير (*)

المقدمة

أدى النفط وما زال دوراً كبيراً في العلاقات الدولية، فبسبب النفط ولأجله رسمت الحدود واقيمت أنظمة وسقطت أنظمة، بل وحدثت الحروب وعقدت المعاهدات والاتفاقيات وهذا ما ينطبق على منطقة الخليج العربي بالذات، والتي شهدت خلال عقدين قيام اكثر الحروب كلفة في التاريخ المعاصر.

أن دراسة أثر النفط في العلاقات العراقية الكويتية يعد عاملاً مهماً في فهم طبيعة تطور العلاقة بين البلدين. فقد آن الأوان لدراسة هذه العلاقة دراسة موضوعية علمية بعيدة عن التشنج، خاصة وقد مرت فترة زمنية كافية لنسيان الأحقاد والأحداث المؤلمة التي مرت بها علاقة البلدين الشقيقين منذ أكثر من نصف قرن.

أحتوى هذا البحث على خلفية تاريخية، وثلاثة محاور تناول المحور الأول منها، العلاقات العراقية – الكويتية من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٩ وهي فترة العهد الجمهوري الثالث، أما المحور الثاني فقد أسهب بالحديث عن العلاقات العراقية الكويتية خلال حكم صدام حسين الى نهاية الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩١. وفي المحور الأخير أختص الحديث عن هذه العلاقات من عام ١٩٩١ الى عام ٢٠٠٥، ومن ضمنها فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، لأن هاتين الفترتين تختصان برد الفعل العراقي على تخطيط الحدود الجديد، ونتائج هذا الترسيم على العلاقات بين البلدين.

أثر النفط في العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٦٨ – ٢٠٠٣

لمحة تاريخية

لم يكن اهتمام بريطانيا بمنطقة الخليج العربي بدوافع إستراتيجية فقط، وإنما كان لنفط وادي الرافدين العامل المهم الآخر فيه، اذ كانت

(*) استاذ جامعي - باحث اكاديمي

تراقب بقلق النشاط الألماني في المنطقة، وتتابع تقارير الخبراء الألمان في نهاية القرن التاسع عشر، والتي وصفت منابع أرض الرافدين بانها (بحيرة من النفط) لاتنضب[١]، فضلاً على البحوث التي نشرها كولبنكيان[٢] بين عامي ١٨٩٠ – ١٨٩٤ عن وجود النفط في العراق.

فظهر المشروع الألماني لمد سكة حديد برلين- بداد، وامتد ليجعل من الكويت نهاية لهذا الخط، واقترن هذا الخط بمنح الشركة حق استثمار الثروات المعدنية على جانبي السكة ولمسافة ٢٠كم على الجانبين[٣]، ومن الواضح أن هذا المشروع صار مفتاح الزحف الألماني البري للسيطرة على ثروات المنطقة رداً على الزحف البريطاني نحو النفط الفارسي منذ عام ١٨٨٩[٤]. واحسن من عبر عن هذه الحالة هو ب.ج ماركن حين قال:

((أن الاستعمار قد سار منذ ذلك الحين، جنباً الى جنب مع شق السكك الحديدية))[٥].

وغني عن القول أن التنافس على نفط وادي الرافدين قد أدى دوراً كبيراً في فرض بريطانيا حمايتها على الكويت عام ١٨٩٩، وتعهد الشيخ مبارك لها عام ١٩١٣، بأن لايمنح أي امتياز للبحث عن النفط في الكويت، الا لمن تعينه الحكومة البريطانية[٦].

---

[1] نوري عبد المحميد العاني ، التاريخ السياسي لأمتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ – ١٩٥٢ ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٢٠ .

[2] كالوست سركيس كولينكيان : أرمني من عائلة عثمانية ثرية ، تخرج من كلية الملك في لندن في هندسة التعدين عام ١٨٩١ . وقام بدور كبير في تأسيس شركة النفط التركية ، وكانت حصته فيها ٥% ومن هنا لقب بالمستر خمسة بالمئة .

Ralph Hewins , Mrfive percent , The Biography of calouste Gulbenkian , London , 1957 , p.28 – 29 .

[3] حسن علي الابراهيم ، الكويت –دراسة سياسية ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص٤٨؛ أمين سعيد ، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة ، بيروت، لات ، ص٨٨ .

[4] Stephen . H.Longrigg , Oil in the Middle East, London , 1954, p.16 .

[5] احمد حسن جودة ، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩ ، بغداد، ١٩٧٩ ، ص٦٨ .

[6] J.C.Hurewritz, Documents of Near East Diplomatic History , near Middle East studies , School of International Affairs Columbia University, New York , 1951, p.91 .

ومهما يكن من امر، فقد كشفت الحرب العالمية الأولى أهمية النفط، الذي صارت كل قطرة منه تعادل قطرة دم على حد تعبير كليمنصو رئيس وزراء فرنسا[٧].

وتحت ضـ ـط من شركات النفط، إندفعت بريطانيا لتخطيط الحدود داخل مناطق نفوذها، وما حدث من تخطيط لحدود الكويت في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢، الا دليلاً قوياً على صحة ما نقول، اذ وضع برسي كوكس (بجرة قلم) حدود الكويت على خارطة الجزيرة العربية، اعتماداً على الاتفاق العثماني–البريطاني غير المصدق لعام ١٩١٣، دون استشارة أحد[٨].

أرسى مؤتمر العقير اللبنة الأولى لحدود محمية الكويت وزاد من الهيمنة البريطانية عليها، ممهداً الطريق لتحويلها الى مستعمرة نفطية بريطانية، ظهرت بوضوح في التقارير البريطانية. اذ وصف أحد هذه التقارير الكويت بانها:

(كانت من الناحية السياسية والاقتصادية كياناً مصطنعاً، وظلت على الدوام عرضة للضغط من العربية السعودية والعراق)[٩].

وهكذا أدى النفط الى تمسك بريطانيا بقوة تجاه محاولات السعودية والعراق لضمها. إذ أن بريطانيا تأخذ ٥٠% من احاجاتها من نفط الكويت، فضلاً على الاستثمارات الكويتية في الخارج والتي كان معظمها في بريطانيا والتي قدرت عام ١٩٦١ الى أكثر من ملياري دولار[١٠].

والواضح من استقراء العلاقة بين العراق والكويت خلال العهد الملكي ، يمكن أن نعد نوري السعيد أحسن من أدار هذه العلاقة بمهارة سياسية كبيرة بحكم ما عرف عنه من ذكاء وخبرة في السياسة الخارجية ، استطاع خلالها إقناع بريطانيا بانضمام الكويت الى الاتحاد العربي

---

[7] صلاح العقاد ، البترول أثره في السياسة والمجتمع ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٩ .

[8] للتفاصيل ينظر : مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، دراسة وثائقية ، جامعة البصرة ، ١٩٧٥ ، ص١١٥ .

[9] F.0.371-18909, Record of meeting held at (1) the foreign office on the 5th feb , 1935 .

نقلاً عن مصطفى عبدا لقادر النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٢ .

[10] الشيخ عبد الله الطريقي ، البترول في خدمة القضايا القومية ، مجلة البترول والغاز العربي ، القاهرة ، العدد (٤) ، ١٩٦٥ ، ص٤٢ .

الهاشمي ، لتحقيق نوع من الاتحاد الفيدرالي معها ، الا ان قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ حال دون ذلك[١١].

وبعد الإطاحة بالنظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ ، واعلان استقلال الكويت عام ١٩٦١ ، طالب الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم بالكويت ، فجوبه طلبه بمعارضة قوية عربية ودولية ، ووصلت مشاكل الحدود بين البلدين الى طريق مسدود ، بل وساءت العلاقات الى درجة أقدام الكويت على غلق حدودها مع العراق ، وترحيل عدد كبير من العراقيين منها[١٢].

وبعد الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ حصلت الكويت على اعتراف رسمي من العراق بكيانها الخاص وبحدودها الجـ رافية[١٣]، دون أن ينتبه النظام العسكري الجديد الى حل مشكلة العراق الجيوستراتيجية مع الكويت في ايجاد ميناء له على الخليج العربي، وبذلك استفادت الكويت كثيراً من الصراع العسكري على السلطة في العراق خلال العهد الجمهوري، وقلة خبرة "العسكرتاريا" بشؤون السياسة الخارجية، الأمر الذي جعل هذه الأنظمة تدخل في مشاكل مع الكويت فيما بعد ، لقد أدرك الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف مشاكل العراق الحدودية مع الكويت ، فطالب الكويتيون بتعديل الحدود فقط وليس السيادة على بلدهمفحاول أن يضـ ط على الكويت عن طريق الحوار السياسي تارةً وتارة أخرى ملوحاً بالقوة العسكرية، واضعاً في حساباته الظروف الدولية والإقليمية المعقدة، فبقى ملف الحدود معلقاً حتى نهاية رئاسته في ١٧ تموز ١٩٦٨.

العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٦٨ – ١٩٧٩

عاد حزب البعث الى السلطة في العراق بعد الإطاحة بنظام عبد الرحمن عارف في ١٧ تموز ١٩٦٨، وبقيت قضية الحدود معلقة مع الكويت، وفي مطلع السبعينات بدأ المسؤولون الكويتيون بزيارة العراق

---

[11] نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٧٢ – ٢٧٣ .

[12] رضا هلال ، الصراع على الكويت – مسألة الأمن والثروة ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ط١ ، ص٥٤ .

[13] هيام محمد ديب أبو تاج ومرزوق محمد الشمري ، الكويت ، لام ، ٢٠٠٤ ، ص٤٣٢ .

لحل مشاكل الحدود بينهما، ولكن دون التوصل الى نتيجة[١٤]. وقد تزامنت هذه الزيارات مع إقدام الكويت على التوقيع على اتفاقية الجرف القاري مع السعودية وإيران عام ١٩٦٨[١٥]. دون إشراك العراق في هذه المفاوضات أو أخذ رأيه، إذ ان العراق يشترك مع إيران والكويت في الجرف القاري في شمال الخليج العربي.

ومن جانب آخر توترت العلاقات بين العراق وإيران أواخر عام ١٩٦٩، بعد أقدام الأخيرة على إلـ ـاء اتفاقية عام ١٩٣٧، واستيلائها على نصف شط العرب، مما أضعف موقف العراق في الملاحة بشط العرب[١٦]. فطلبت الحكومة العراقية من المسؤولين الكويتين السماح للقوات العراقية بالتمركز في مناطق شمال الكويت، تخوفاً من هجوم إيراني محتمل على ميناء أم قصر، الا ان الحكومة الكويتية رفضت المطالب العراقية[١٧].

تزامنت هذه الأحداث، مع تدهور علاقة العراق مع شركة نفط العراق في مطلع السبعينات، فاتجهت هذه الشركة –كعادتها- الى خفض إنتاج النفط العراقي والاتجاه الى نفط دول الخليج العربي ومنها الكويت للتعويض عن نقص النفط العراقي[١٨] في وقت كان العراق يعاني من ضيق اقتصادي كبير، رفضت الكويت خلاله منح العراق قرضاً لتمويل مشروع كهربة سد سامراء عام ١٩٧٢[١٩].

أن سياسة كهذه كان لابد أن تثير العراق، فأقدم على احتلال مركز الصامتة الحدودي في ٢٠ آذار ١٩٧٢ ، وهي منطقة غنية بالنفط[٢٠].

أن أهم ما يسترعي النظر في هذا الحادث الحدودي، هو رد الفعل الكويتي الذي كان شديداً، فقد أعلنت الطوارىء وأغلقت الحدود، ودعي

---

[14] Abdul.H.Raoof, confrontation and Détente in the Arabian Gulf : The Case of Iraq, p.14 .

[15] صبري فارس الهيتي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٠٦ .

[16] عباس عبود عباس ، أزمة شط العرب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٤١ .

[17] من الانترنت www.albainah.net

[18] Peter Mangold , Super powerInter vention in the Middle East " LONDON – Cromtlelm, 1978 " , p.89 .

[19] مجال زكريا قاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣ .

[20] محمد عبد الله خالد العبد القادر ، الحدود الكويتية العراقية – دراسة في الجغرافية السياسية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٠، ط١ ، ص٨٢ .

مجلس الأمة الى الانعقاد، وتم الاتصال بالدول العربية[٢١]، وهاجمت الصحف الكويتية العراقواتهمته بأنه قام بهذا الـ زو لتقديم قاعدة للأسطول السوفيتي في الخليج العربي، خاصة وان ناقلات النفط السوفيتية كانت تتردد على ميناء ام قصر لاستـ لال حقل نفط الرميلة[٢٢].

وبذلك ضربت بعض الصحف الكويتية على الوتر الحساس لأثارة المعسكرال ربي على العراق، الذي أرتبط باتفاقية تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٧٠[٢٣].

لم تقتصر هذه الضجة على رد الفعل الكويتي وحده، بل وظهر رد فعل آخر أقوى منه على الجانب الآخر من شاطئ الخليج، فقد أعلنت الحكومة الإيرانية عن استعدادها لإرسال قوات عسكرية الى الكويت لمساندتها، وحذر رئيس وزراء إيران-آنذاك– بأن إيران لن تسمح بأي مسعى لأحداث تـ ييرات في الجـ رافيا السياسية في المنطقة[٢٤].

وعلى أثر هذا التصعيد للأزمة تدخلت الجامعة العربيةفأبلـ ها العراق بأنه سحب أعترافه باتفاق عام ١٩٦٣، ودعا الى إجراء محادثات عراقية–كويتية لبحث قضية الحدود[٢٥].

وسعى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى تقديم وساطته لحل المشكلة، فعرض على الكويت طلب العراق بالحصول على شريط ساحلي يتراوح طوله بين ٧ – ٨ كيلومترات ليكون امتداد لميناء أم قصر، فهذا الموقع يؤمن للعراق. مياه عميقة يحتاجها لإنشاء مرفأ كبير، وذلك لأن مياه أم قصر العراقي، مياه ضحلة لاتسمح باستقبال سفن كبيرة، ولكن الكويت رفضت الطلب العراقي[٢٦].

وعاودت الكويت اتصالاتها مع العراق، فقد قام الشيخ جابر الأحمد الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بزيارة العراق، وتباحث مع صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة للفترة من ٢٠ – ٢٢ آب ١٩٧٣، حول قضية الحدود، حيث طالب العراق بأن يستأجر جزيرتي

---

[21] جريدة الثورة ، العدد(١٤٠٩) ، ٢٧ آذار ١٩٧٣ .

[22] جمال زكريا قاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٨ .

[23] صلاح العقاد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٣ ، ١٩٧٣ ، ص١١١ .

[24] من الانترنت www.albainah.net .

[25] محمد مشكور ، النزاعات الحدودية في الخليج العربي ، لام ، ١٩٩٧ ، ص١٠٣ .

[26] طيبة خلف عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧١ .

وربه وبوبيان[٢٧]. ولكن رئيس الحكومة الكويتية أبلغ العراقيين، أنه بالأمكان البحث في تأجير جزيرة وربه وبعض الأجزاء الأخرى، ولكن من الصعب تأجير جزيرة بوبيان لأنها تقع في وسط الكويت[٢٨]. وهنا فوت العراق أيضاً فرصة تاريخية للحصول على بعض المطالب من الكويت. وفي مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٥، جرت مفاوضات بين العراق والكويت تحت رعاية الجامعة العربية، فأقترح صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة على أمير الكويت إعادة جزيرة وربه وتأجير نصف جزيرة بوبيان لمدة (٩٩) عاماً، ولكن أمير الكويت لم يعط رأيه في ذلك[٢٩]. ويبدو أن العراق كان يرغب بانشاء قاعدة بحرية عسكرية متقدمة في أم قصر لمواجهة التفوق البحري الإيراني في الخليج[٣٠]. وعلى أية حال، ففي مؤتمر الجزائر، تم حسم العراق لمشاكله مع إيران بعقد إتفاقية الجزائر. وأدت جهود الجامعة العربية أيضاً الى سحب العراق لقواته من الصامتة عام ١٩٧٥[٣١].

العلاقة بين العراق والكويت ١٩٧٩ ــ ١٩٩١

تنحى أحمد حسن البكر عن رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٩، وتولي صدام حسين السلطة فيه، وتزامن ذلك أيضاً مع سقوط نظام الشاه في إيران في شباط من العام نفسه ومجيء آية الله الخميني الى السلطة في إيران. ولنا أن نشير هنا الى حقيقة، هي أن عهد رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، اتسم بالمطالبة بتعديل الحدود فقط، ولكنه لم يستفد من الفرص المتاحة، وعندما لجأ الى التلويح باستخدام القوة، ظهرت تداعيات عربية وإقليمية خطيرة، متمثلة خاصة بدور إيران الشاه، التي سعت بصورة علنية أو سرية الى الحد من تطلعات العراق نحو موانئ الخليج العربي.

---

[27] تفع جزيرتا وربه وبوبيان في مدخل خور الزبير ويبلغ طول جزيرة بوبيان ٣٦كم وعرضها ٢٠كم ، أما جزيرة وربه فيبلغ طولها ١٠كم وعرضها ٦كم، وهما خاليتين من السكان .

جي.ج.لوريمر ، الكويت في دليل الخليج ، ج٢ ، القسم الجغرافي ، ترجمة مكتب الترجمة في ديوان أمير دولة قطر ، ط١ ، ١٩٩١ ، ص١٠٥ .

[28] جريدة السياسة الكويتية ، العدد(٢٥٨١) ، ٢٩آب ١٩٧٥ .

[29] علي حسن كريم ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤ .

[30] صلاح العقاد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢١ .

[31] عبد المالك التميمي ، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١ ــ ١٩٩٩ ، دراسة تاريخية ، مجلة عالم المعرفة ، العدد ، ١٩٥ ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص٥٧ .

وعلى أية حال، فقد عاد الجمود الى مفاوضات الحدود بين العراق والكويت، بعد اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية عام ١٩٨٠، والتي استمرت ثمان سنوات كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إطالتها لأضعاف الطرفين. ولم يخف أحد الكتاب الأمريكيين الأسباب وراء إطالة الحرب بقوله:

((اذا نجحت إيران في الحرب العراقية – الإيرانية فتشكل خطراً على دول الخليج العربي (البحرين)، وكذلك اذا نجح العراق في تلك الحرب فسيشكل نفس الخطر، فهاتان القوتان تتطلعان للاتجاه جنوباً))[٣٢].

وأود أن أشير هنا الى حقيقة، هي أن هذه الحرب ونتائجها قد انتهت لا ليكون الخليج عربياً أو فارسياً ولكنه صار أمريكياً بمقدار ما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب.

ومن المفيد أن نذكر هنا، ان العراق اعتمد على الموانيء الكويتية–خلال الحرب في استقبال مختلف البضائع والمواد الـ ذائية والاستراتيجية، والتي لايستطيع استيرادها بسبب الحصار البحري الإيراني عليه[٣٣]. كما وصدرت الكويت لحساب العراق يومياً (١٢٥) ألف برميل وفاء لالتزامات تعاقد العراق عليها في الأسواق ثم توقف عن التزاماته نتيجة ظروف الحرب[٣٤].

وقدمت الكويت للعراق خلال الحرب أيضاً قروض بـ(١٣) مليار دولار كديون على العراق[٣٥]، بينما بالغ الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية الكويتي، حين ذكر للصحفيين بأن الكويت مولت المجهود الحربي العراقي خلال حربه مع إيران بحوالي (٤٠) مليار دولار[٣٦].

---

[32] Edited by , Robert. G Darius, Gulf Security in to the 1980 s, Slonford university California , USA, 1984, p.121 .

[33] من الانترنت www.albainah.net .

[34] محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج . أوهام القوة والنصر ، ط١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢ ، ص٢٠٦ .

[35] علاء سالم ، السلوك العراقي وعمليات التصعيد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٠٢) تشرين الأول ، ١٩٩٠ ، ص٢٢ .

[36] جريدة الأهرام ، العدد (٣٩٧٠٠) ، ١٧ آب ١٩٩٥ .

وبعد نهاية الحرب العراقية–الإيرانية عام ١٩٨٨، قام أمير الكويت جابر الأحمد الصباح بزيارة العراق عام ١٩٨٩، وحصل على وسام الرافدين تقديراً لمواقفه في الحرب[٣٧].

وتوالي بعد ذلك زيارات المسؤولين الكويتيين للعراق من أجل تخطيط الحدود، الا أن الجانب العراقي لم يكن متحمساً لترسيم الحدود مع الكويتاذ كان مستمرا فِي الضـ ـط على الكويت للحصول على جزيرتي وربه وبوبيان معاً. ومما زاد مخاوف المسؤولين الكويتين من العراق رفضه التوقيع على معاهدة عدم اعتداء معهم، وقد برر عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ذلك، بأن على الطرفين أولاً الانتهاء من مشاكل ترسيم الحدود قبل البحث في مسألة معاهدة عدم الاعتداء[٣٨].

ومما يسترعي النظر هنا، ان العراق خرج من الحرب قوياً عسكرياً ومنهاراً اقتصادياً. فقد كانت لدى العراق قبل الحرب مدخرات تصل الى اكثر من (٣٨) مليار دولار، وعندما إنتهت الحرب، تبخرت هذه المدخرات وأصبح مديناً بما يقارب (١٠٠) مليار دولار[٣٩]، في حين بلـ ـت خسائر الحرب المادية (٣٠٠) مليار دولار[٤٠].

أدى تراكم الديون وعجز العراق عن سداد ديونه مقترناً بتدهور أسعار النفط. فمن اجل سداد ديونه كان على العراق أن يدفع ما يعادل سبعة مليارات دولار سداداً للفوائد فقط. وذلك لايتحقق الا بسعر يعادل خمسة وعشرين دولاراً للبرميل الواحد، بينما كان السعر آنذاك يقارب ثمانية عشر دولاراً فقط[٤١].

ومعنى ذلك أن يدخل العراق في دائرة المديونية التي لايخرج منها أبداً، في وقت كان بحاجة الى أعمار البصرة وكثير من المصانع والموانئ والمطارات التي دمرت بسبب الحرب، فضلاً على الانفاق على أستيراد السلع والتزامات المعيشة والحياة المدنية في العراق، إضافة الى

---

[37] محمد الأطرش ، أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني ١٩٩٢ ، ص١١٨ .

[38] محمد حسنين هيكل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٩ .

[39] بيار سالنجر واريل لوران ، المفكرة المخفية لحرب الخليج : رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص١١ .

[40] غازي القصيبي ، أزمة الخليج : محاولة للفهم ، دار السامي ، لندن ، ١٩٩١، ص١١ .

[41] JoelBeinin, Origins of the Gulf war (west feld, New Jersey : open Magazine, 1991, p.8.

اعتماد العراق على العمالة الوافدة بسبب عسكرة المجتمع والتي قدرت تحويلاتها عام ١٩٨٩ بأكثر من مليار دولار سنوياً[٤٢].

والمعروف إن دول الأوبك اتفقت عام ١٩٨٩ على رفع السعر الى واحد وعشرين دولاراً للبرميل وتحديد حصص معنية للإنتاج من أجل ذلك، الا ان دولتي الكويت والأمارات لم تلتزمها بحصص الأوبك ، مما أدى الى هبوط السعر الى خمسة عشر دولاراً للبرميل واحياناً الى أحد عشر او أثني عشر ، وكان الجزء الكبر في زيادة الإنتاج الكويتي المتجاوز لحصة اوبك من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت[٤٣].

أدت سياسة الكويت والأمارات النفطية الى إثارة العراق ، حيث كبدت العراق خسائر قدرها الرئيس العراقي صدام حسين في خطابه في ١٦ تموز ١٩٩٠ بـ(١٤) مليار دولار سنوياً، فهدد الكويت بقوله (قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق)[٤٤].

وقدم طارق عزيز وزير الخارجية العراقي مذكرة الى الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية في ١٥ تموز ١٩٩٠ ، إتهم الكويت بالتجاوز على الأراضي العراقية، حيث قامت بسرقة آبار من حقل الرميلة العراقي المتاخم للحدود الكويتية، خلال انشغاله في حربه مع إيران. وقدر كمية النفط المسروق بـ(٢.٤) مليار دولار، إضافة الى قيامها مع الأمارات بتدهور أسعار النفط حتى بلغت خسارة العراق (٨٩) مليار دولار. واعتبر العراق هذا التصرف بمثابة عدوان عسكري، وطالب الكويت باسقاط جميع القروض والمساعدات، وتنظيم خطة على غرار مشروع مارشال، لتعويض ما خسره العراق في تلك الحرب[٤٥].

وإزاء تصاعد التوتر بين العراق والكويت، بذل الرئيس المصري حسني مبارك جهوداً من أجل احتواء الأزمة، فزار العراق والكويت والسعودية، وتم الاتفاق على عقد محادثات في جدة بالسعودية يوم ٣١

---

[42] عامر التميمي ، الأبعاد الاقتصادية للغزو ، مجلة عالم المعرفة ، العدد١٩٥ ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٣٠ – ٢٣٢ .

[43] Joel Beinin , opcit. , p.8.

[44] للتفاصيل ينظر : فؤاد مطر وآخرون ، موسوعة حرب الخليج ، الموسوعة العربية للدراسة والنشر ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٧ – ١١ . جريدة الثورة ، العدد(٧٣٥١) ، ١٨ تموز ١٩٩٠ .

[45] Adel darwish, Gregory Alexander, "Unholy Babylon" st marten press , New York 1991, p.271 .

تموز ١٩٩٠ بين الوفدين العراقي والكويتي وتحت رعاية الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية[٤٦].

وفي المحادثات قدم العراق للطرف الكويتي قائمة بعدة مطالب منها[٤٧]:-

١. أن تشطب الكويت ١٣ مليار دولار قيمة ديونها على العراق.
٢. أن تؤجر الكويت جزيرة وربه وبوبيان لمدة ٩٩ عاماً قرضاً.
٣. إمتناع الكويت عن سحب النفط العراقي من حقول الرميلة.
٤. أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار قرضاً للعراق لإعادة أعماره.

ساد جو المؤتمر توتر شديد بين الوفدين العراقي برئاسة عزت إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، والوفد الكويتي برئاسة سعد العبد الله الصباح ولي العهد، فقد رفض الجانب الكويتي المطالب العراقية ، فادى ذلك الى قيام صدام حسين باجتياح الكويت واحتلاله في ٢ آب ١٩٩٠[٤٨].

ويمكن إدراك أبعاد الموقف الأمريكي من هذه الأزمة من خلال عدة محاور، أولها عثور القوات العراقية على وثيقة في دائرة أمن الدولة الكويتية ، عبارة عن محضر اجتماع بين مدير عام هذه الدائرة العميد سالم صباح مع القاضي وليم وبستر مدير عام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في ١٩٨٩/١١/١٤، واتفق الاثنان على التنسيق والاستفادة من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي خلفتها الحرب للضغط على العراق من اجل ترسيم الحدود مع الكويت[٤٩]. وثانيهما المقابلة التي جرت في حزيران ١٩٩٠ بين ولي العهد الكويتي سعد العبد الله الصباح والسفير الأمريكي في الكويت، والتي نصحه فيها بعدم تلبية المطاليب العراقية، لأن مطالبهم لاتنتهي، وأن الحكومة الأمريكية مستعدة لإرسال قوات للدفاع عنكم[٥٠].

وظهر الدور الأمريكي واضحاً أيضاً من خلال المقابلة التي جرت بين السفيرة الأمريكية في بغداد أبريل كلاسبي، والرئيس العراقي صدام حسين، إذ ذكرت للرئيس العراقي أن الخلاف الحدودي بين العراق والكويت ليس محور اهتمام امريكي، ولاتوجد معاهدة دفاع مشترك مع

---

[46] أيمن السيد عبد الوهاب ، مصر واحتواء الأزمة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٠٢) ، شباط ١٩٩١ ، ص٣٠ .
[47] علاء سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢ – ٢٥ .
[48] سعد البزاز ، حرب تلد أخرى ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص١٢٨.
[49] جريدة الثورة ، العدد (٧٤٤٠) ، ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٠ .
[50] شبكة الانترنت www.Majdah.com .

الكويت، وان الولايات المتحدة تتمنى حل المشكلة من خلال الجامعة العربية، وفي هذا ضوء أخضر لصدام، إستخداماً لسياسة التوجيه عن بعد، وهو ما أنكرته السفيرة أمام الكونكرس الأمريكي، إلا أن صدام نفسه اعترف به[٥١]. فضلاً على الزيارة التي قام بها مبعوث الحكومة الأمريكية جون كيلي لصدام في شباط ١٩٩٠، حين قال له :

((أنتم قوة توازن في المنطقة، تتمنى الولايات المتحدة توثيق العلاقات معها))[٥٢].

والعامل الآخر والأهم هو طبيعة النظام السلطوي الدكتاتوري في العراق، والذي أتخذ من العنف وسيلة لتحقيق الأهداف، فضلاً على جهله بطبيعة العلاقات والمتـ يرات الدولية، والتي حصلت في العالم بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي[٥٣].

فكشف ذلك عن عجز تام في استيعاب منطق العصر، ولم يكن هذا التصرف الا نتيجة منطقية لانعدام الديمقراطية في النظام بكافة مؤسساته فلايوجد رأي آخر سوى رأي (القائد الملهم) ومن تسول له نفسه ابداء رأي مخالف—ولو كان مصيباً— فأن جزاءه التصفية الجسدية.

وهناك من يشير، الى أن الحكومة العراقية قد حصلت على وعد بقبولها عضواً في مجلس التعاون الخليجي ثمناً لدخولها الحرب ضد إيران، إلا أنه تم استبعاده منه بعد نهاية الحرب[٥٤].

وإزاء كل ذلك، اتجه الرئيس العراقي الى تأليف مجلس التعاون العربي ليضم دول عربية فقيرة وهي مصر والأردن واليمن، ورفع شعار حق الفقراء العرب بالثروة النفطية[٥٥]، معتقداً أن هذه الدول ستكون خير معين له في مـ امراته، إلا أن بعضها وقفت ضده بشكل أو بآخر.

ومما يسترعي النظر، أن الحكومة العراقية بعد فرض الحصار الاقتصادي عليها في أيلول ١٩٩٠، عرضت بيع نفطها بسعر الكلفة الى دول قارات أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية[٥٦] من أجل كسب ودها وإثارة

---

[51] خالد بن سلطان ، مقاتل من الصحراء ، بيروت ، دار السامي ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص٢٠٧ .

[52] بير سلنجر ، أريك لوران ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٠ – ٣٣ .

[53] شفيق ناظم الغبرا ، نقد العقل المغامر : حالة أزمة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١١٩) ، كانون الثاني ١٩٩٥ ، ص٢٠ .

[54] تركي الحمد ، الغزو : الاسباب الموضوعية والمبررات الايديولوجية ، مجلة عالم المعرفة ، العدد١٩٥ ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص١٣٦ .

[55] عبد المالك التميمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢ .

[56] جريدة الثورة ، العدد (٧٣٥٥) ، ١٢ أيلول ١٩٩٠ .

الرأي العام فيها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا ان هذه الدول وشعوبها، والتي راهنت القيادة العراقية على ردود أفعالها، لم تحرك ساكناً ولم تستطع تغيير حجم الكارثة التي حلت بالعراق فيما بعد.

العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩١ ــ ٢٠٠٥

خرج العراق من حرب الخليج الثانية وهو مثقل بالديون، والتي قدرها البنك الدولي بحوالي (١٢٧.٧) مليار دولار[٥٧]. كما دمرت أغلب بنيته التحتية. وسمحت الكويت للقوات الجوية الأمريكية والبريطانية بفرض حظر جوي على جنوب العراق حتى نهاية عهد صدام حسين[٥٨].

وعلى أية حال فأن الكويت سارعت الى استغلال حقول نفط الرميلة التي استولت عليها من العراق وفق التخطيط الجديد وأخذت تبيع النفط بسعر مخفض للشركات الأمريكية بحدود ٢٠ – ٢١ دولار للبرميل، وهذا أقل بكثير من سعره في السوق العالمية[٥٩].

ولعل من المهم أن نذكر هنا، ان العراق لم يتمكن من تصدير نفطه– بسبب الحصار الاقتصادي–الا لسد نفقات لجان ونشاط الأمم المتحدة على الرغم من مطالبة النظام السابق المتكررة لزيادة صادراته النفطية، والتي كان من الممكن أن يخصص جزء منها لسد الديون التي تراكمت عليه، والتي تضاعفت أيضاً بفعل الفوائد[٦٠].

وبعد نهاية الحرب شكل مجلس الأمن لجنة لترسيم الحدود بين العراق والكويت في مايس ١٩٩١، وقد عهد اليها مهمة ترسيم الحدود الدولية بين العراق والكويت على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه والموقع من جانب البلدين عام ١٩٦٣، والمسجل لدى الأمم المتحدة ، وفقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة فتكونت اللجنة من خمسة أعضاء ثلاثة مستقلون عينهم الأمين العام للأمم المتحدة، وممثلاً عن

---

[57] عبد الرحمن نجم المشهداني ، نادي باريس وإعادة جدولة ديون العراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي / الجامعة المستنصرية ، العدد ١٨ ــ ١٩ ، ٢٠٠٦ ، ص١٠ .

[58] جريدة الثورة ، العدد(٨٥٨٩) ، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٤ .

[59] جريدة المشرق ، العدد(٦٠٢) ، ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٦ .

[60] Iraq External Debt stands of 104 – 129 Bn, Middle East Survey 14.4/2003, at www:mees.com.Economic.

العراق والكويت، وترأس اللجنة السيد مختار كوسوما إتمادجا وزير خارجية اندنوسيا السابق[٦١].

أنهت اللجنة أعمالها وبعجالة في نيسان ١٩٩٢، على الرغم من أنسحاب ممثل العراق الدكتور رياض القيسي منها ، وفيما يأتي أهم القرارات المتعلقة بترسيم الحدود:

أ. الحدود البرية

١ يمتد الجزء الـ ربي من الحدود من تقاطع وادي العوجة مع الباطن شمالاً على طول وادي الباطن ومن نقطة التقاء الحدود العراقية–السعودية–الكويتية، بوصفها العمود رقم(١). وتسير مع أعمق نقطة في وادي الباطن.

٢. يمتد الجزء الشمالي من الحدود عند تقاطع محور وادي الباطن مع خط العرض الذي يمر خلال النقطة الواقعة جنوبي صفوان مباشرة وباتجاه الشرق جنوبي جبل سنام، وبعدها على طول أقصر خط الى ميناء أم قصر ومن هناك الى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله. وحددت اللجنة جنوب صفوان بمسافة (١٤٣٠م)[٦٢] فيما كان الاقتراح البريطاني للحدود عام ١٩٥١ قد أعطى للعراق ميل واحد (١٦٠٩.٣م)، إلا ان الحكومة العراقية رفضته[٦٣].

ب. الحدود البحرية

تم ترسيم الحدود الشرقية (البحرية) بين العراق والكويت وفق قرار مجلس الأمن (٧٧٣) عام ١٩٩٢، وقاطع العراق أعمال هذه اللجنة أيضاً.

لقد خلصت اللجنة الى أن الحدود القائمة التي ستخطط هي خط الوسط، على أساس أن يتاح لكلا الدولتين منفذاً ملاحياً الى مختلف أجزاء أقليمها المتاخمة للحدود المخططة. والملاحظ هنا أن المقترح البريطاني لعام ١٩٥١ حدد خطاً مستقيماً جنوب صفوان الى ملتقى

---

[61] مركز الدراسات والبحوث الكويتية ، تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة ، أشراف ومراجعة عبد الله يوسف الغنيم ، ط٢ ، الكويت ، ١٩٩٣ ، ص ص ٣٢ – ١١٧ .

[62] بطرس بطرس غالي ، الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ١٩٩٠ – ١٩٩٦ ، سلسلة الكتب الزرقاء ، المجلد التاسع ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٦ ، ص ص ٥٥ – ٥٦ .

[63] وليد حمدي الاعظمي ، الكويت في الوثائق البريطانية ، ١٧٥٢١٧٥ – ١٩٦٠ ، ط١ ، لندن ، ١٩٩١ ، ص١٦٣ .

المثلث لخور الزبير وخور الصبية وخورشتاته، إلا أنه انحرف في صورة أبقت للعراق المنفذ المائي السابق كله، ولكن التخطيط الجديد للحدود جاء على طول الخط المستقيم من دون انحراف فجعل جزءاً من المجرى الأسفل لخور الزبير داخل أراضي الكويت[٦٤].

ومن ملاحظة هذا الترسيم نستقرأ الملاحظات الآتية:

١. أدى ترسيم الحدود البرية الى تحريك الحدود (٦٠٠م) على طول (٢٠٠كم) لصالح الكويت ، وبناء على ذلك حصلت الكويت على ما يعادل (١٢٠كم٢) يشمل خمسة آبار نفط من حقل الرميلة والتي كان العراق يستغلها سابقاً[٦٥]. وفيما يتعلق بميناء ام قصر، فقد أخذت الكويت أجزاء منه بما في ذلك القاعدة البحرية مع أحواض بناء السفن، وأجزاء من مباني عملاقة شيدها العراق في هذه المنطقة لأغراض التنمية[٦٦].

٢. قامت اللجنة بترسيم الحدود في خور عبد الله على الرغم من ان صلاحيات اللجنة لاتشمل ذلك وبضغط مباشر من الكويت، واشترك ممثلها في تحديد موقع نقطة صفوان، الأمر الذي أدى فيما بعد الى استقالة رئيس اللجنة (كوسوما اتمادجا) في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٢، اذ برر استقالته لسببين الأول شخصي والثاني تحفظاته تجاه تخطيط الحدود في قطاع ما بعد الساحل (خور عبد الله)، اذ لم تجر الإشارة اليه في الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢ ، مما يعني عدم تحديد للحدود يمكن للجنة أن تتخذ منه أساساً في عملية الترسيم الموكلة أليها[٦٧].

والواقع إن منافذ العراق على الخليج العربي محدودة جداً عكس الكويت، لذلك فأن خور عبد الله ذو اهمية كبيرة للعراق، لأنه يطل منه على الخليج العربي، فمن الضروري أن تنطبق عليه وصف الظروف الخاصة، حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بتعيين حدود البحر الإقليمي بطريقة تخالف قاعدة خط الوسط[٦٨]، خاصة وأن

---

[64] خالد السرجاني ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١١١) ، ١٩٩٣ ، ص٢٣٢ .

[65] المصدر نفسه ، ص٢٣٢ .

[66] بطرس بطرس غالي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥ .

[67] الأمم المتحدة ، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ،ملحق نيسان وايار وحزيران ١٩٩٣ ، الوثيقة المرقمة (s/٢٥٩٠٥) . من الانترنت www.kuwait.kw .

[68] من الانترنت www.alriyadh.com .

العراق قد انفق مليارات الدولارات عبر عشرات السنين لتحسين الملاحة فيه من أجل انسياب تجارته عبر البحار.

ومهما يكن من امر، فقد تم وضع منطقة منزوعة السلاح لمسافة ٢٠٠كم على جانبي الحدود[٦٩]. وأصرت الكويت على بناء خندق لتأمين حدوها الجديدة، وباشرت العمل به في ٩ حزيران ١٩٩٣ فشقت خندق من مثلث العوجة جنوب غرب الكويت يمتد الى الشمال[٧٠]، وقد بلغ عمق الخندق ثلاثة أمتار وعرضة خمسة أمتار وساتر ترابي على ارتفاع ثلاثة أمتار وجدار يبلغ ارتفاعه خمسة أمتار وسياجاً من الأسلاك الشائكة[٧١]. و على الرغم من ان الأمم المتحدة طلبت من الكويت التريث في بنائه لأن عملية طرد المواطنين العراقيين من أراضيهم سيخلق توتراً في المنطقة، الا ان الكويت قامت بترحيل جميع المواطنين العراقيين في منطقة ام قصر والعبدلي، وقررت الأمم المتحدة بالاتفاق مع الكويت تعويض المزارعين والمواطنين العراقيين، وشكلت لجنة ترأسها خبير سويدي أقرت مبلغ التعويض الأجمالي هو (٥٦) مليون دينار عراقي لـ(٩٥) مزرعة و(١٥.٥) مليون دينار عراقي لـ(٢٠٦) بيوت سكنية[٧٢].

وسددت الكويت مبلغ التعويضات، غير ان احداً من العراقيين لم يوافق على تسلم مبلغ التعويضات، واودع المبلغ في حساب ضمان تابع للأمم المتحدة حيث تبقى تحت تصرف المستفيدين[٧٣].

وهكذا نجحت دبلوماسية (الدينار الكويتي) في إصدار القرار الخاص بترسيم الحدود في ٢٧ ما يس ١٩٩٣، والذي وافقت عليه الكويت، وعارضه العراق[٧٤]، اذ علق وزير خارجية العراق أحمد حسين على قرار الترسيم هذا بقوله:

((أن القصد السياسي الواضح من هذا القرار ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجـ رافية وإلحاق الأذى بمصالحه الحيوية فحسب ، وأنما هو تعمد خلق وضع غير شرعي وغير منطقي ومهدد لمصالح

---

[69] بطرس بطرس غالي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦ .

[70] الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، الوثيقة (s/١٩٩٤/١٣٧١) من الانترنت www.kuwait.kw .

[71] المصدر نفسه ، ملحق تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ، الوثيقة (s/١٩٩٥/٨٣٦) .

[72] المصدر نفسه ، الوثيقة (s/١٩٩٤/٢٤٠) .

[73] بطرس بطرس غالي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩ .

[74] مركز الدراسات والبحوث الكويتية ، تخطيط الحدود الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠ .

حيوية لشعب عريق فرضت عليه محنه بطريق القوة المسلحة والابتزاز السياسي))[٧٥].

وظهر التخبط السياسي واضح لدى الحكومة العراقية سواء في جامعة الدول العربية أو المحافل الدولية، فقد أعتمد على المراهنات السياسية ضمن اللعبة الدبلوماسية، من خلال الاعتراض والمقاطعة او العزلة او العناد دون الاستناد الى أسس قانونية ، فادى ذلك الى خسارة الموقف الذي يمكن الحصول عليه من خلال الحوار والمشاركة حول الموضوع المختلف عليه مع الطرف الآخر، وظهر ذلك واضحاً من خلال معارضة الحكومة العراقية لقرار ترسيم الحدود ثم الموافقة عليه، بقرار من مجلس قيادة الثورة والمجلس الوطني يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤[٧٦] ويبدو أن اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا لعب دوراً في ذلك، واعداً القيادة العراقية–بعد الاعتراف–برفع الحصار الاقتصادي عن العراق، والأهم من ذلك بقاء نظام صدام حسين في السلطة.

اعتقدت الحكومة العراقية، ان الاعتراف بالكويت سيادة وحدوداً، سيحل معظم المشاكل التي تواجهها ومنها الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، إلا ان الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول خليجية أخرى استمرت في ممارسة الضـ وط على العراق بحجة وجود أسلحة الدمار الشامل لديه، الأمر الذي دفع العلاقات العراقية الكويتية الى العودة الى نقطة الصفر بعد عام ١٩٩٤ صعوداً، حتى احظر العراق الى حشد قواته على الحدود مع الكويت، ووصلت الأزمة ذروتها عام ١٩٩٨ حين تعرض العراق الى عدوان جوي آخر[٧٧].

وفي عام ٢٠٠٣ سمحت الكويت للقوات الأمريكية والبريطانية باحتلال العراق عبر أراضيها، وقام بعض رجال مخابراتها بتدمير الكثير من المنشآت العراقية انتقاما مِن الـ ـزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠[٧٨]، على الرغم من ما حصلت عليه الكويت من تعويضات هائلة.

وأعلن بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق، بعد تسلمه منصبه في شهر حزيران ٢٠٠٣ الى ضرورة عودة حدود العراق الى ما كانت عليه، فأبدى أحد شيوخ الكويت قلقه من الوعود الأمريكية للعراق[٧٩].

---

[75] **المصدر نفسه ، ص٥٢ .**
[76] **جريدة الثورة ، العدد(٨٥٩٩) ، ١٩٩٤/١١/١١ .**
[77] **جريدة الثورة ، العدد(٨٥٩٩) ، ١٩٩٨/١٢/٢٦ .**
[78] **جريدة المشرق ، العدد(٥٥) ، تموز ٢٠٠٤ .**
[79] **جريدة المشرق ، العد (١٦١) ، ٨ تموز ٢٠٠٤ .**

وقام رئيس الوزراء العراقي أياد علاوي بزيارة الكويت في تموز ٢٠٠٤، أكد خلالها على احترام سيادة واستقلال الكويت، وتم خلال الزيارة مناقشة مسألة استغلال الحقول النفطية المشتركة الحدود بين البلدينلأن الكويت تستغل هذه الحقول من جانب واحد[٨٠] مما يلحق الضرر الكبير بالعراق.

ومن جانب آخر رفضت الكويت بشدة الطلب الذي تقدم به كل من رئيس الجمهورية غازي عجيل الياور ورئيس وزراء العراق أياد علاوي ومبعوث الرئيس الأمريكي جيمس بيكر إلغاء التعويضات والديون العراقية[٨١]، بسبب ظروف العراق الاقتصادية الصعبة،ولازالت الكويت تأخذ هذه التعويضات، والتي بلغ مجموع ما دفع العراق منها حتى أيلول٢٠٠٦ ما يعادل (٢٧) مليار دولار[٨٢].

ومن المعلوم أن ديون الكويت على العراق قبل غزوه الكويت كانت(١٣) مليار دولار، وقدرت الأمم المتحدة الأضرار الناجمة عن اجتياحه للكويت بـ(٢٣)مليار دولار[٨٣]. إلا أن الكويت أضافت الى هذه التعويضات جميع المنح التي قدمتها للعراق أثناء حربه مع إيران، فضلاً عن أضافتها لفوائد جعلت هذه الأرقام تتضاعف بشكل كبير على الرغم مران هذه التعويضات هي ديون بغيضة[٨٤]، بسبب الحرب، سبق للولايات المتحدة أن الغتها بعد إنهيار النظام الدكتاتوري في كوستاريكا عام ١٩٢٣[٨٥] كما لم تفرض على ألمانيا بعد إنهيار النظام الهتلري فيها بعد الحرب العالمية الثانية.

وكما يبدو من مناقشات الجمعية الوطنية العراقية في آب ٢٠٠٥، فان الكويت لم تكتفي بما حصلت عليه من ترسيم الحدود عام ١٩٩٣،

---

[80] المصدر نفسه ، العدد(١٨٢) ، ٢ آب ٢٠٠٤ .

[81] شبكة الانترنت www.asharqalawsat.com .

[82] جريدة المشرق ، العدد (٨١٩) ، ٢٩ أيلول ٢٠٠٦ .

[83] عامر التميمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٥ .

[84] الديون البغيضة : مفهوم أطلقه ساك الوزير السابق والاستاذ في الاقتصاد الدولي في جامعة السوربون ومما قاله : اذا تركت سلطة دكتاتورية ديناً لم يكن لمتطلبات او مصلحة الدولة بل لتقوية نظامها الدكتاتوري وقهر شعبها ، فأن هذا الدين بغيض وكريه لكل هذا الشعب وبالتالي يسقط هذا الدين من الناحية القانونية بسقوط السلطة . هناء عبد الغفار السامرائي ، ماهي قضية شطب الديون العراقية ، مجلة الحكمة ، العدد٣٨ ، السنة السابعة ، بيت الحكمة ، كانون الأول ٢٠٠٤ ، بغداد ، ص٢٩ .

[85] شاكر موسى عيسى ، الديون القبيحة والتعويضات الظالمة على الشعب العراقي ، مجلة الحكمة ، المصدر نفسه ، ص٣١ .

فقد استـ لت الفوضى السياسية والأمنية في العراق، فقامت باختراق الحدود العراقية، وظهر ذلك من خلال البيان الذي ألقاه جواد (نوري) المالكي رئيس لجنة الأمن والدفاع في الجمعية أمام الأعضاء قائلاً:

((المعلومات التي توفرت لدينا من خلال مشاهدات عينية ومتابعات ان الخندق المحفور قد تم ردمه، وتجاوزته الحدود الكويتية لمسافة تصل في بعض المناطق الى كيلومتر)) ثم أضاف ((عاد الكويتيون وتجاوزوا هذا الحد مرة أخرى، وهدموا المنازل في أم قصر وأقاموا المنشآت لسرقة النفط العراقي))[٨٦]. وتجاوزت الكويت على المياه العميقة في أم قصر والتي تصل الى ١٦ متراً ولم يبق لنا منها الا ما عمقه ستة أمتار[٨٧].

وهاجم بعض النواب الكويت ، لأنها سلبت أراضي عراقية وحقول نفطية جديدة ، ودعوا الى إعادة النظر في ترسيم الحدود[٨٨]. فيما إشار النائب عبد الكريم المحمداوي، الى ان الكويت تجاوزت النفق الذي أقامته بمسافة ٢ الى ٣ كم داخل الحدود العراقية ، ووضعوا أنبوباً حديدياً أخذوا بموجبه نصف أم قصر[٨٩].

أثارت تصريحات النواب هذه بعض المسؤولين الكويتيين، الذين نعتوا نواب المجلس بمختلف النعوت، وأعلنوا رفضهم بشدة البحث في مسألة إعادة ترسيم الحدود مع العراق، وإضاف أحد مسؤولي وزارة الخارجيةالكويتية غانم صقر الـ انم قائلاً:

((لقد وضعنا في صندوق لدى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن ما أجماله مليون و١١٤ ألف دولار هي قيمة التعويضات المقدرة عن مزارع وأراضي ومنازل العراقيين، إلا ان النظام العراقي السابق رفض تسليمها اليهم))[٩٠].

ومهما يكن من أمر فقد شكل مجلس النواب وفداً رسمياً برئاسة النائب خالد العطية، حيث زار الوفد منطقة أم قصر لتقصي الحقائق، وأجرى مباحثات مع المسؤولين الكويتيين، وطلب منهم الترتيب في نصب الأنبوب لحين تشكيل حكومة عراقية دائمية واقرار الدستور الدائم للبلاد[٩١].

---

86 جريدة المشرق ، العدد(٤٧٥) ، ٣ آب ٢٠٠٥ .
87 الانترنت www.Middieest online.com .
88 جريدة المشرق ، العدد(٤٧٥) ، ٣ آب ٢٠٠٥ .
89 المصدر نفسه ، العدد(٤٧٦) ، ٤ آب ٢٠٠٥ .
90 المصدر نفسه ، العدد(٤٨٢) ، ١١ آب ٢٠٠٥ .
91 المصدر نفسه ، العدد(٤٧٨) ، ٧ آب ٢٠٠٥ .

وإزاء هذه الأحداث يمكننا القول، ان الحكومة العراقية كانت منشـ لة بترتيب البيت العراقي، فلجأت الى التهدئة عبر الحوار الهاديء العقلاني، دون الانزلاق وراء المهاترات والمزايدات التي دفع العراق نتيجة لها طيلة عقود من السنين ثمناً باهضاً من دماء أبنائه واستنزاف أمواله وسرقة أجزاء من خيرة أراضيه.

وتكشف هذه الأحداث أيضاً، أنه اذا كانت الكويت تعادي نظام صدام حسين فهي محقة في ذلك، ولكن بعد سقوط النظام، كان أولى بالمسؤولين الكويتيين مراجعة مواقفهم السلبية السابقة، وفتح صفحة جديدة مع الشعب العراقي الذي ذاق الأمرين من ظلم النظام السابق.

الخاتمة

ظهر من خلال صفحات هذا البحث، أن الكويت–بسبب النفط ولأجله-تحولت الى مستعمرة نفطية بريطانية، ظهرت واضحة بعد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢. وتمسكت بريطانيا بها خوفاً على مصالحها الاقتصادية والتجارية.

استفادت الكويت من ثروتها النفطية ومن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، في تعزيز كيانها السياسي والوقوف بوجه محاولات ضمها. فحصلت على الاعتراف بكيانها السياسي من قبل نظام عبد السلام عارف عام ١٩٦٣.

واتيحت للأنظمة الجمهورية المتعاقبة على الحكم في العراق بعض الفرص لحل مشاكل العراق الجيوستراتيجية والمتمثلة بايجاد ميناء له على ساحل الخليج العربي والحصول على جزيرة وربه وبعض المناطق الجنوبية المتاخمة للحدود من أجل توسيع ميناء ام قصر، الا أن جهل هذه الأنظمة وعدم قراءتها جيداً للتعاقب الزمني للتاريخ، وعدم تعاملها مع الواقع السياسي الموجود فعلاً، دفعها لأرتكاب أخطاء تاريخية كبيرة.

والواضح من استقراء العلاقة بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الأولى، ان الطرفين ارتكبا سلسلة من الأخطاء، كان على العراق واجب إعادة الثقة بين الطرفين عن طريق الحوار الهادئ ومن خلال الجامعة العربية، درءاً للأيادي الخفية التي كانت تدفع بالطرفين نحو الهاوية.

وانحنت العلاقات بين العراق والكويت منحنى خطيراً بعد اجتياح الكويت، واتخذت أبعاد جيوستراتيجية واقتصادية خطيرة سواء باغلاق منافذ الخليج العربي بوجه العراق وتحكم الكويت بها، أو بفرض الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي لمدة (١٣٩) عاماً وما آل اليه

من تدمير لثروات العراق واقتصاده وبنيته الاجتماعية، والتي ستبقى في الذاكرة الشعبية مهما طال الزمن.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وعلى الرغم من محاولات ساسة العراق فتح صفحة جديدة من العلاقة مع الكويت ، إلا أن الكويت استمرت في ممارسة سياسة الابتزاز مع العراق سواء باستمرار سرقة نفطه وإجزاء من أراضيه، أم باصرارها على اخذ التعويضات والديون مع فوائدها، بدل مساعدة الشعب العراقي الذي كان هو أكبر ضحايا النظام السابق.

وأخيراً نحن بحاجة الى قراءة جديدة ودقيقة لتقييم العلاقات مع أشقائنا الكويتيين عبر الحوار الهادئ والبعيد عن الأنانية السياسية أو المهاترات العسكرية، من أجل رسم علاقة مستقبلية مشرقة للأجيال القادمة في كلا البلدين.

خارطة رقم (١) تخطيط الحدود العراقية – الكويتية عام ١٩٩٣

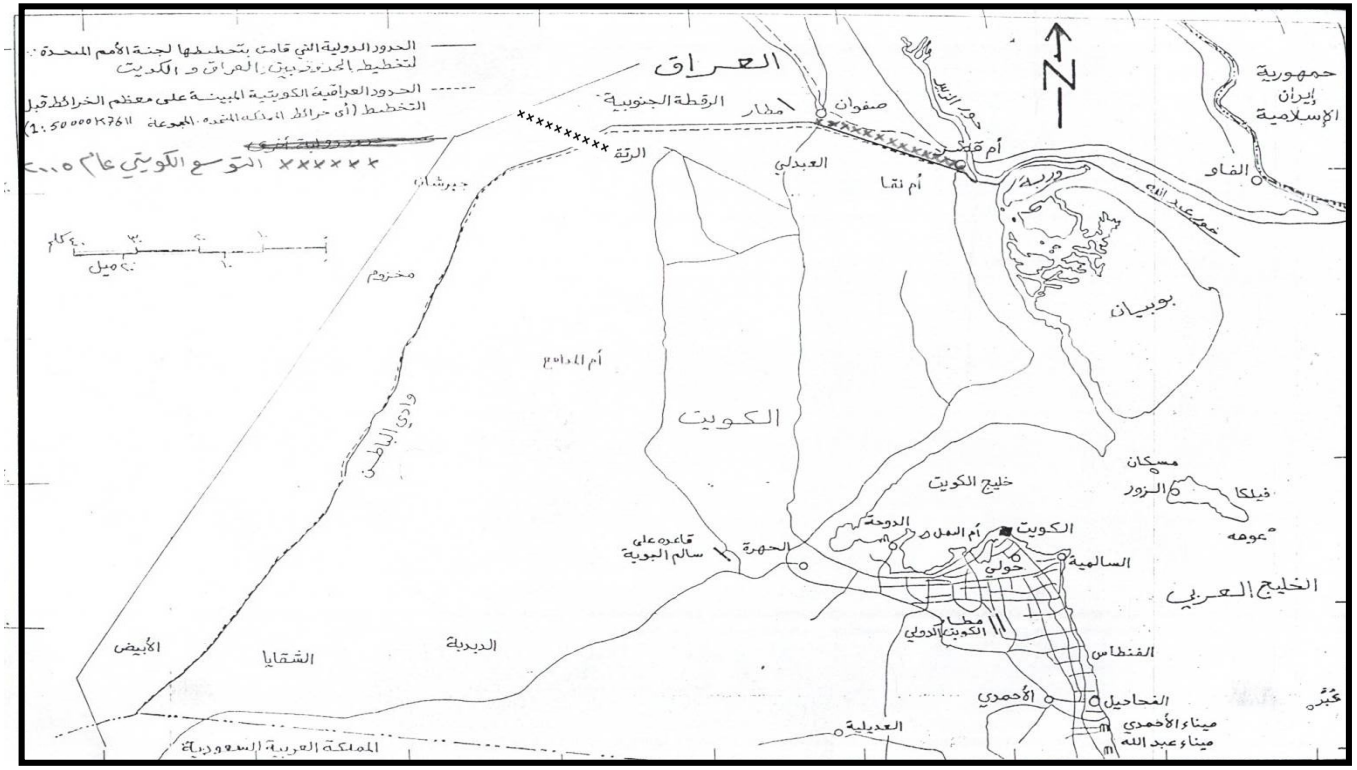

خارطة رقم (٢)[٩٢]
المنطقة المحرمة بين العراق والكويت

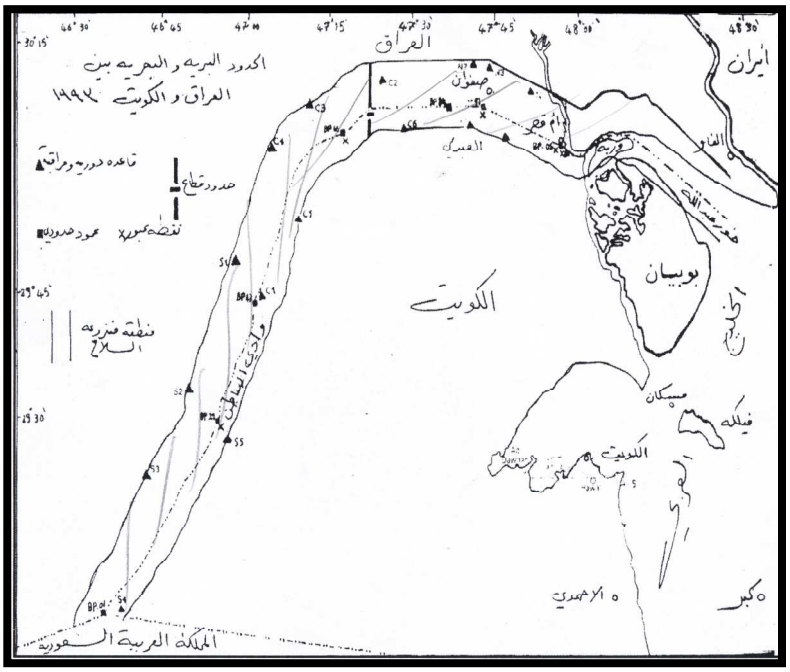

[92] بطرس بطرس غالي ، الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ، ١٩٩٠ – ١٩٩٦ ، الكويت ، ص٣٢١ .